



الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في إصلاح المجتمعات الإنسانية

أم كلثوم الفارسية

يكشف لنا الدكتور علي مبروك في مقاله «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بين القرآن والأنظمة الكلامية» في مجلة التسامح عن فريضة من أساسيات الدين الإسلامي بل هي الفريضة التي على أساسها جعلت أمة الإسلام خير أمة أخرجت للناس حيث وصفها الإمام الغزالي بأنها (القطب الأعظم في الدين، وهي المهمة التي ابتمت الله لها النبيين أجمعين، ولو طوي بساطها وأهمل علمها وعملها، لتعطلت النبوة واضمحلّت الديانة، وعمت الفتنة، وفشت الضلالة، وشاعت الجهالة، واستشرى الفساد، واتسع الخرق، وخربت البلاد، وهلك العباد)، كما يقول ابن تيمية: «وكل بشر على وجه الأرض لا بد له من أمر ونهي، ولا بد أن يأمر وينهى، حتى لو أنه وحده لكان يأمر نفسه وينهاها إما بمعروف أو بمنكر»، ويقول ابن العربي: «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أصل في الدين، وعمد من عمدة المسلمين وخلافة رب العالمين، والمقصود الأكبر من بعث النبيين، وهو فرض على جميع الناس مثنى وفرادى بشرط القدرة عليه». فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مبدأ عقلاني أخلاقي، قبل أن يكون دينياً، تمارسه كل المجتمعات الإنسانية وفق منظوماتها القيمية، التي تمثل معياراً لها في تعريف معنى المعروف والمنكر، حتى تلك المجتمعات التي توصف بالمتفتحة والليبرالية، هي أيضاً -عبر قوانينها وأنظمتها وخطابها الثقافى- تأمر بما تعتقد أنه في إطار الحق والخير، وتنهى عما تعتقد أنه مناقض لذلك، بغض النظر عن الأسس الفلسفية التي ينطلقون منها في تحديد تلك المعاني، أكانت نظرية اللذة الأبيقورية، أم نظرية السعادة الرواقية، أم نظرية الواجب الكانطية، يبقى أنهم يمارسون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحسب معروفهم ومنكرهم!

بالمعروف والنهي عن المنكر؛ وأساسها الإيمان بالله: (تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله). والمعروف أخلاق وممارسات، وكذلك المنكر المنهى عنه أخلاقياً وأعمالاً لا يقتصر على مراقبة سلوكيات الناس وتقويمها وإنما يتعدى ذلك إلى الرقابة والمحاسبة حتى للأمرء والملوك. وهذا معنى الفكرة الكبرى التي تحملها الأمم في المراحل الحاسمة من التاريخ، فتتحدد من خلالها مواقعها الحاضرة والمستقبلية. والواقع أن تعطيل هذا الدور للمسلم، يؤدي إلى الوقوع في شبك المنكر دينياً وبشرياً.

واستناداً على كل ذلك فإنه يمكن لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يكون واحداً من روافع الأزمة العربية الراهنة وأعني من حيث أنه يصلح مدخلاً للإنسان من جهة لكي يستعيد إرادته وقدرته، ودوره -بالتالي- كفاعل مؤثر في العالم ومن جهة أخرى، فإنه يمهّد للمجتمع طريق استرداد حقه المسلوب في الرقابة والحساب. ومن نافذة القول إن هذين المطلبين هما الأكثر إلحاحاً في هذه الفترة العربية الحرجة. فنحن بحاجة إلى فهم واسع غير مؤطر لهذه الفريضة المغيبة؛ ليكون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حياة، وإحياء، وإعماراً للأرض والإنسان، ويصبح الإصلاح مدنيّة، ونشاطاً إنسانياً سامي الغاية والوسيلة.

ما عُرف - بعد ذلك - بالفتنة ليكشف عن «مجتمع» يرى لنفسه حقاً في مراقبة ومحاسبة «سلطة» شاءت أن تنتزع منه هذا الحق ولكن الشاهد في الأمر أن السلطة التي سيطرت على هذا المبدأ بعد أحداث الفتنة في عهد سيدنا عثمان رضي الله عنه إلى يومنا هذا قد عمدت - كجزء من امتلاكها له وتوظيفه لصالحها - إلى جعل مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مقتصرًا على المسائل الأخلاقية وإلغاء دوره في الإصلاح السياسي معتبرين ذلك الأساس في تطبيق هذا المبدأ. والضحية في نهاية المطاف هو مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقيّمته الأخلاقية ودوره الحضاري في المجتمعات من جهة، وحرّيات الناس وخياراتهم الشخصية المشروعة في مجالهم العام من جهة أخرى، والتي أصبحت كذلك ورقة للمساومات السياسية! ومن حسن الحظ أن التداول القرآني لهذا المبدأ يتكشف عن انطوائه على تلك الحمولة السياسية التي يمكن عبر استعدادها أن يفتح الباب أمام المجتمع لاسترجاع دوره في الفضاء السياسي الذي طال تاريخ استبعاده وطرده منه.

وحيث نتحدث عن مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإننا نعني بذلك الإقبال على الإسهام الإيجابي للوصول إلى شراكة مؤثرة تُخرج المسلمين من الاستضعاف وضالة الفعالية في عالم الأفكار، كما في عالم السياسات. حيث يُحدّد القرآن الكريم مهمة المؤمنين تجاه أنفسهم وتجاه العالم بأنها: الأمر

لذلك سأجاوز مسألة التأكيد على «فريضة» الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الشريعة الإسلامية، فالنصوص القرآنية والأحاديث النبوية صريحة ومستفيضة في تأكيد أهمية هذه الشعيرة وفضلها ودورها في إصلاح المجتمعات فقد تحدث القرآن عن أهل الكتاب، وذكر أن منهم من كان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ومنهم من تقاعس عنه وتركه حيث قال تعالى في سورة المائدة (لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ (٧٨) كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ (٧٩)). كما سأجاوز مسألة التأكيد على أهمية هذا المبدأ، وسأفترض أنه مسلمة، أخلاقية عقلانية ولكن الإشكالية تقع في تضييق هذا المبدأ من أي حمولة سياسية، وإكسابه دلالة أخلاقية تتمكن معها السلطات من استخدامه في تطويع الأفراد وترويضهم، وبذلك يعطل دور هذه الفريضة التي يمكننا من خلالها العبور إلى المواطنة المعاصرة بمعنى أحقية الجميع في المشاركة في تحقيق الخير العام أو إصلاح المجتمع وتغييره فحين خاطب أبو بكر مبايعيه: «إن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني»، فإنه كان يكشف عن تصور للسلطة (الحاكمة) كشأن أرضي لا بد أن يخضع لرقابة المجتمع (المحكوم) ومحاسبته؛ وهو التصور الذي يمكن القول، مع التجاوز، إنه قد ساد على مدى حقبة الخلافة الراشدة. ولعل انفجار